

والمقالة او الظاهرة بالناظرية كما اشير اليه بقوله تعالى
 وحاد لهمم بالتي هي احسن **قوله** المتأخر بين خبر الارب
 في القاموس الارب الطرف وحسن التناول وهو الامر
 المستحسن الذي ربما يلام تاركه وان لم يعاقب فالمراد بالارب
 اما الطرق المسنونة عن الانبياء عليهم السلام في امور الدين
 والدنيا واما الطرق المستحسنة في الزام المعاندين وغير
 الادب هو طويقة فمن اعلمه الصلاة والسلام فلا
 يلزم تخصيص الصلاة بالتبع ببعض الاصحاب مع ان
 التخصيم ما مور به وذلك لان المراد من الخبر واحد نوعي
 شامل لشماره صيغة الفعل اما للدلالة على مطابقتهم
 لتاديب النبي عليه السلام واما للكلف الموصى لكمال اربابهم
 واما الفعل بلا صرح كما في الله المتوحد بحلال ذاته فتشدد ان
 ادابهم صلبيته ولا بأس في الارعاء ولا يخفى كما في الفقرات
 الثلاثة من كلامه الشريف في هذه الفائدة الفائدة ما استفد
 من مال واعلم في حملها صفة سواء اشريت الاشارة الى
 الانفاظ والمعاني او العوالم **واما الاشارة** الى الارركات
 فمحملة في الاشارة الى العلم لاد الكتاب ثمران توصفها
 بالعجاب والزيادة في الحسب يحتمل المدح والذم على نحو **قوله**
 خاط لي عمرو قباء ليت يمنه سواء قلت شطرا ليس يدري
 امدح ام يهجم اذ قد كان عمرو خياطا امور فكونها محمدا
 يحتمل انها المحقرة بما يتعجب من عرضها في معرض الفوائد
 العظام وليس المعنى حينئذ انها لعدم كونها كفاية في نفسها
 من عرضها في معرض العوائد اذ يوضع الرقي الاثبات
 معناه بل زائدة لا تدخل في حساب العوائد كما في السور التي لا تدخل
 في صحاح الاعداد ولعله مراد من قال فيه هضم يهضم من الكسر ولا
 تنافي بين تخميرها وبين الصفات الآتية لمن اكتشف
 والشرح المتجددين على سبيل الاستمرار اذ التعمير للهضم لا يوجب
 التعمير

التعمير بحسب نفس الامر ويحتمل بها العظمة بقدر ان يتبع منها بل
 زائدة على سائر الفوائد لا يمكن اصحابها كلها ولا تحذف الاوصاف
 الدقيقة والحلاوت الفائدة علمها باعتبار الاول **قوله** يكشف
 عن وجوه مقاصده في تشبيه المقاصد بالمعاني الذي لم
 يظهروا انفس قبلهم ولا كان استعاره بالكتابة واثبات
 الوجود تحصيل ان كانت بمعنى الخارج وان كانت بمعنى الطرف فزوها
 اربابهم والتجسس اثبات النقاب والكشف على التعديرت ترشيح
 ثلثها على الاول ثم ان النقاب ترشيحا كان او تحميلا مستعار
 لها منع من الوصول اليها والكشف لازمة **قوله** الحمد
 معنيان مشهوران ظاهرة انها مشهوران في عهد العيشي
 بحسب زاتهما وبحسب كونها معني الحمد والمحمدي
 حاكم بها شهادة وتوارث عندة ولا معنى لعدم اللذ في
 مثله فما قيل لان سلم لونهما ذلك بل هو تحكيم محض فقد ركب
 شطرا روبا مبنيا على ما رى من ان اكثرهم جعل العري في معنى
 الشكرى اللغوي واخا حقه في رفعه الى ما قيل ان مرادة مشهوران
 ذاتا لاصغ **قوله** وكل واحد منهما الخو قيل صرح في التلويح بان
 العري ما فهم من اللفظ بلا قرينة لعلنة الاستعمال فيه
 فان وجد قرينة فيجعل على ما دللت عليه القرينة والاد فيجعل على
 العري فعلى كلا التعديرتين لا احتمال لكل منهما انتهى **واحيب**
 بان احتمال لكل منهما باعتبار تحقق القرينة على كل منهما فان مقام
 الخطبة قرينة على اللغوي ومقام اثبات الحمد له تعالى بحيث
 لا يشذ فرد قرينة على العري وفيه ان التعاطب هاهنا **متا**
 لغوي او عرف فعلى الاول بصحة في المعنى اللغوي
 ومجاز في العري لان الاول هو الموضوع في الاصطلاح الذي به
 كان التعاطب روث الشافى وعلى الثاني الامر بالتمسك على ما حقوا
 في مثل الصلاة وعلى كل تقدير لا قرينة الا في المجاز ولم يقل احد
 باحتياج الحقيقة الى القرينة **تعمير** لو كان الحمد مشتركا تقطعا

باعتبار الاول المجاز
 الا في كافي في قوله تعالى اذا ارادوا
 ان يخرجوك من ارضهم فقولوا
 اني انتم الذين اخرجنا